

## «خليّة مدينة نصر»: مرسي في مرمرى الجهاديين

التي تهيمن على تشكيل الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور الجديد، بين شقي رحي قطاعات واسعة من الرأي العام، فيما النخبة السياسية ترفض محاولات قوى الإسلام السياسي تعديل المادة الثانية من دستور عام 1971 التي تنص على أن «مبادئ» الشريعة الإسلامية فقط لا أحكامها هي مصدر التشريع لتشمل الأحكام أيضاً، وقطاعات أخرى من السلفيين بصورة خاصة نصّ على تطبيق الشريعة الإسلامية وصولاً إلى الحدود.

بدوره، عضو مكتب الإرشاد في جماعة الإخوان، المتحدث الرسمي باسمها، محمود غزلان، علق في حديثه مع «الأخبار» على «هذا الفخ»، ملقياً باللائمة على المحكمة الدستورية العليا، «فلولا حكم سابق لها فسر المادة الثانية باعتبارها الأحكام قطعية الثبوت وقطعية الدلالة ما كنا قد وقعنا في كل هذا الجدل. فالنصوص القطعية الثبوت هي القرآن برمته طبعاً، لكن معظم آياته ليست قطعية الدلالة بينما معظم الأحاديث النبوية كما هو معلوم ليست قطعية الثبوت، ما يجعل تلك الأوصاف لا تنطبق إلا على عدد محدود جداً من النصوص، وهو ما دفع إخواننا السلفيين لمحاولة تعديل تلك المادة».

غزلان انحاز إلى تفسير هيئة كبار العلماء (المؤلفة من قبل الأزهر)، حسماً للجدل الذي قبلت به الجمعية التأسيسية بإضافة المادة 221 تحت عنوان أحكام عامة إلى الدستور تتضمن تفسير مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها «مبادئ الشريعة الإسلامية التي تشمل أدلتها الكلية وقواعدها الأصولية والفرعية ومصادرها المعتمدة في مذاهب أهل السنة والجماعة».



سلفيون ينظرون مطالبين بحكم الشريعة في القاهرة أمس (أ ف ب)

في تناول قضية التكفير. وهي قضية عقائدية وشرعية... لذلك، ووفقاً لوصف الإعلام، فالمتمهون ليسوا تكفيريين، وهم لا يكفرون المجتمع... لكنهم جهاديون يعادون الحاكم والسلطة التي تعادي تطبيق شرع الله».

غراب، وهو عضو مجلس الشعب المنحل، أوضح رداً على من يرى أن ذلك يعني احتمال مناصبة معتنقي تلك الأفكار العداء لمُرسي حال لم يلتزم بتطبيق الشريعة، قائلاً «إننا نعادي من يعادي شرع الله بمعنى من يرفض تطبيقه وينطبق ما سواه ويحارب من يسعون إلى تطبيقه من قبيل قتل سيد قطب وعبد القادر عودة، لكونهما يدافعان عن تطبيق شرع الله (في إشارة إلى القياديين في جماعة الإخوان المسلمين أواسط القرن المنصرم، واللذين أعدوا في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر)... وإذا فعل مرسي ذلك فسناقله».

وكانما وقعت جماعة الإخوان المسلمين،

محمي المتهمين:  
نعادي من يعادي شرع  
الله بمعنى من يرفض  
تطبيقه

بناصبون الرئيس مرسي وسلطته العداء أو ينوون التخطيط لأعمال عنف داخل مصر. «الرئيس يعتزم من وجهة نظرهم تطبيق الشريعة... هم كانوا ينوون فقط مساندة الثورة السورية... وهم يعتقدون فكراً جهادياً، لكنه ليس تكفيرياً... فخلاصة القول هو أن الإعلام درج على إطلاق لفظ التكفيريين على من يغالون

بمحافظة كفر شيخ شمال البلاد. كذلك ضبقت قوات الداخلية أوراًقاً تتضمن كيفية إعداد العبوات بحوزة أحدهم، وضبقت اثنين آخرين بحوزتهما كمية من الدوائر الإلكترونية المستخدمة في إعداد التفجيرات في منطقة الحرفيين في العاصمة القاهرة.

القضية نسبت إلى حي مدينة نصر، حيث قُتل أحد المشتبه فيهم (بخلاف الستة المحتجزين)، الذي اعتبرته الشرطة مرتبطاً بتنظيماً بالمجموعة، في صالة للألعاب الرياضية يعمل بها، حين «بادر» إلى إطلاق أعيرة نارية وإلقاء عبوات ناسفة تجاه القوات بصورة مكثفة، ما أدى إلى اشتعال النيران بالصالة والبقاع الكائنة فيه وأحد العقارات المجاورة... فقامت القوات بالتعامل معه حيث أدى اشتعال النيران إلى مصرعه، وحدثت بعض الضرر في العقار»، بحسب نص بيان وزارة الداخلية الذي قال إن قوات الشرطة عثرت في المكان نفسه على 63 قنبلة يدوية وثلاثة صواريخ كاتيوشا وثلاثة قواذف وصاروخ مضاد للدبابات وحاملة إطلاق صواريخ وبندينين والتين و 23 طلقة من الطراز المستخدم من قبل القناصة، عدا عن مادة يشتبه في أنها مادة TNT الشديدة الانفجار.

أحد المتهمين عرفته الشرطة في بيانها بأنه «أحد العناصر من ذوي الأفكار التكفيرية»، بينما أشارت إلى آخر بأنه «سبق اتهامه في القضية رقم 96/718»، في إشارة إلى قضية تنظيم جند الله.

أما مجموعة المحامين المدافعين عن المتهمين، فهي مقرّبة من التيار السلفي، وعلى رأسهم نزار غراب، العضو البارز في حزب الفضيلة السلفي. لكن غراب نفى في حديثه مع «الأخبار» أن يكون المتهمون

قد لا يختلف بيان وزارة الداخلية المصرية بشأن ما عُرف إعلامياً بـ«خليّة مدينة نصر» الإرهابية في دلالاته السياسية عن دلالة التظاهرات التي نظمتها قوى سلفية أمس، والتي تعتزم مواصلة يوم الجمعة المقبل للضغط من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية

القاهرة - بيسان كساب

فيما تسير التحقيقات في قضية خلية مدينة نصر (نسبة إلى حي يقع شرق العاصمة المصرية القاهرة) الإرهابية، تظهر قضية التظاهر والعمل المسلح: جماعة الإخوان المسلمين، التي ينحدر منها الرئيس محمد مرسي، قد تكون على شفا شقاق مع حلفائها التقليديين (السلفيين) بسبب «تراخيها» في تطبيق الشريعة، ولا سيما أن أزمة النص على تطبيقها في الدستور تتصاعد على أشدها.

فوزارة الداخلية كانت قد أصدرت بياناً على موقعها الرسمي على شبكة الانترنت، الأربعاء الماضي، أعلنت فيه القبض على ستة متهمين على خلفية ضبط مواد متفجرة داخل سيارة على الطريق السريع الذي يربط القاهرة بمدينة الاسماعيلية، وأعلنت ضبط قنبلة يدوية ومواد متفجرة على الطريق السريع الذي يربط مدينة طنطا

## الارتباك يسيطر على لجنة كتابة الدستور

القاهرة - محمد الخولي

انعكس الارتباك الحالي داخل الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور في مصر على النخب والقوى السياسية ومن يتابع أعمال الجمعية وينتظر منتجها، وذلك من خلال تصريحات متضاربة صدرت عن أعضاء من حزب الحرية والعدالة (الإخوان المسلمون).

ارتباك الجمعية توضح من خلال التصريحات المتضاربة التي ردها أعضاء الجمعية خلال الأيام الماضية. فمع انتهاء إجازة عيد الأضحى خرجت تصريحات لأعضاء جماعة «الإخوان» تعلن أن المسودة النهائية للدستور ستعرض الأحد 4 تشرين الثاني، ومنها التصريحات التي أدلت بها عضو الجمعية عن حزب الحرية والعدالة عزف الجرف، بأن المسودة النهائية في طريقها إلى الصدور الأحد 4 تشرين، وأن التوافق بين أعضاء الجمعية وصل إلى ما يقرب من 90 في المئة حول مواد الدستور الجديد. التصريحات نفسها أدلت بها أيضاً عضو الجمعية التأسيسية عن «الحرية والعدالة» هدى غنية، عبر تصريحها بداية الأسبوع الماضي بأن المسودة النهائية للدستور ستصدر غداً الأحد.

في الوقت ذاته، أعلن الأمين العام للجمعية التأسيسية عمرو دراج، القيادي في حزب الحرية والعدالة، أن المنتج الذي سيخرج غداً على أعضاء الجمعية ليس بالمسودة النهائية للدستور، بل هو مواد مجمعة. وأضاف في تصريحات إلى «الأخبار» أمس، أن المواد التي ستعرض على أعضاء الجمعية غداً ستدور حولها نقاشات، يجري تعديل بعضها أو الحذف من بعضها، وبعدها يحدث توافق بين أعضاء الجمعية على كل

مواد الدستور تصدر الجمعية مسودتها النهائية، لكن الحديث عن أن يوم الأحد ستقدم الجمعية المسودة النهائية هو كلام غير دقيق.

بدوره، قال المتحدث باسم الجمعية التأسيسية وحيد عبد المجيد، إن الأحد هو آخر موعد لتلقي الاقتراحات الخاصة بمواد الدستور من أعضاء الجمعية وليس الموعد المحدد لخروج المسودة النهائية لمشروع الدستور، «وبالتالي إن كان نفس اليوم هو صدور المسودة النهائية تكون اقتراحاتنا بلا أي أهمية». وحذر عبد المجيد من أن الحديث عن أن المسودة النهائية للدستور غداً ينه إلى الخطر من محاولات «سلب الدستور»، مضيفاً «نحن كقوى مدنية داخل الجمعية نؤكد عدم تقبلنا بأي حال من الأحوال دستوراً ومشاريع نهائية له من دون توافق على قضايا معينة فيه».

وسط الحديث عن مسودة الدستور النهائية يبقى أن هناك خلافاً لا يزال مستمراً بين القوى السياسية الممثلة للجمعية التأسيسية لم يُحسم بعد، رغم ما قاله دراج من أن الأعضاء توافقوا على مواد الدستور الخلافية بنحو 100 في المئة، غير أن عضو الجمعية أيمن نور كتب على حسابه الشخصي على موقع التواصل الاجتماعي أن ما قاله دراج «عن توافق كل القوى الوطنية حول مسودة الدستور بنسبة 100 في المئة هو كلام عار من الصحة بنسبة 100 في المئة».

غير أن عضو لجنة نظام الحكم في الجمعية شعبان عبد العليم، قال إنه لا يوجد أي مانع من طرح أكثر من مسودة، لأن «التعديلات الجديدة تتطلب إعادة صياغة المواد في مسودة جديدة»، أما عضو الجمعية المستشار ماجد شبيطة، فقال إن ما طرح كان الهدف منه إجراء حوار مجتمعي حول ما أنجزته الجمعية.

